

العدوان دمّر 136 ألف أسطوانة غاز منزلي

وبيّن التقرير أن طيران العدوان استهدف مخزون الشركة من أسطوانات الغاز بمحافظة تعز.. ما أدى إلى تدمير 65 ألف أسطوانة غاز منزلي بتكلفة تقديرية مليونين و600 ألف دولار.

وأشارت الشركة إلى أن طيران العدوان استهدف أيضاً مخزون الشركة بمحافظة عدن ودمر 71 ألف أسطوانة غاز منزلي بتكلفة تقديرية مليونين و840 ألف دولار.

قالت الشركة اليمنية للغاز "إن طيران العدوان السعودي استهدف مخزونها الاستراتيجي من أسطوانات الغاز المنزلي بمحافظة تعز وعدن مخلفاً خسائر أولية تقدر بخمسة ملايين و440 ألف دولار".

وأوضح تقرير صادر عن الشركة: أن مواقع تخزين أسطوانات الغاز المنزلي التابعة للشركة اليمنية للغاز تعرضت منذ بداية العدوان للقصف ما أدى إلى تدمير 136 ألف أسطوانة غاز منزلي.

الميثاق

العدوان السعودي يحرم 3 ملايين عامل من وظائفهم

هيومن رايتس: وثقنا (17) غارة غير قانونية على قطاعات اقتصادية
العدوان السعودي تعمّد إلحاق الضرر بقدرات اليمن الإنتاجية
توقّف 800 شركة مقاولات وتضرّر أكثر من 20 مهنة تجارية
تضاعفت نسبة الفقر من 34,1% عام 2014م إلى 62% عام 2016م

أكد "الاتحاد العام لنقابات عمال اليمن" أن أكثر من ثلاثة ملايين عامل فقدوا وظائفهم بسبب العدوان على بلادنا منذ 26 مارس 2015م، ما يعني تزايد معدلات الفقر والبطالة المرتفعة أصلاً في بلد يعدّ من أفقر بلدان المنطقة ويحتاج 82% من سكانه إلى مساعدات إنسانية عاجلة. وقال مصدر في الاتحاد: إن عمال اليمن يعيشون للعام الثاني على التوالي أوضاعاً صعبة وظروفاً مأساوية نتيجة الحرب، وأشار إلى أن الحرب دمّرت الكثير من المنشآت ما تسبّب في توقّف خدماتها، بالإضافة إلى مغادرة الشركات الأجنبية اليمن.

وذكر أن اتحاد نقابات عمال اليمن نظم أخيراً وقفة احتجاجية أمام مقر الأمم المتحدة في صنعاء، للمطالبة بإيقاف العدوان وإعادة الأمن والاستقرار للبلاد، وإعادة العمال إلى أعمالهم التي فقدوها.

كما أكد خبراء اقتصاديون أن "قطاع البناء والتشييد واصل انتكاساته للعام الثاني على التوالي".

وأشاروا إلى توقّف 800 شركة للمقاولات كانت تعمل في اليمن في القطاع المنظم، إضافة إلى القطاع غير المنظم، حيث يصل عدد العاملين في كلا القطاعين إلى ما يقارب 1,5 مليون عامل.

وأفاد المختصون بأن "توقف البرنامج الاستثماري العام للدولة منذ عام 2015م وحتى اليوم أدى إلى توقف هذه الشركات".

وزادوا: "لم تقتصر المشكلة على قطاع البناء والتشييد، بل تعدّاه إلى أكثر من 20 مهنة تجارية أخرى، مثل قطاع الكهرباء والإسمنت والبلاط والرخام والسباكة وحديد البناء، وغيرها من القطاعات التجارية التي تعتمد على هذا القطاع، كما طالت المشكلة العمالة المتخصصة في هذه القطاعات".

وأوضحوا أن عدم الاستقرار السياسي والأمني في اليمن وما تلاه من عدوان خارجي أدى إلى تحميم مأساة قطاع البناء والتشييد.

ولفتوا إلى تراجع إنتاج مصانع الأدوية المحلية التي كانت تلتقي 15% من احتياجات السوق إلى 5%، بسبب انعدام المشتقات النفطية وانقطاع الكهرباء والحظر البحري والاستهداف المباشر للمنشآت الصناعية.

ولم يغفلوا الإشارة إلى إغلاق شركة من بين كل أربع شركات في اليمن، وتسريح 70% من العمالة، كما أن ثلاثة من بين ثمانية موانئ يمنية ما زالت تعمل، وربع تحول إلى ساحة قتال.

وكشفت استراتيجية البنك الدولي الجديدة لليمن للأعوام 2017-2018م أن الأرقام الأولية عن تأثير الصراع الدائر أظهرت أن نسبة الفقر تضاعفت على المستوى الوطني من 34,1% عام 2014م إلى 62% عام 2016م، وهذا يشير إلى تدهور سلبى مذهل بشأن سبل المعيشة في اليمن.



ودعا أبو حلفة المبعوث الأممي إلى نقل معاناة العمال والموظفين إلى أمين عام الأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان لاتخاذ الإجراءات، إذاء هذه الأعمال التعسفية التي يمارسها العدوان بحق اليمن وشعبه ومقدراته ومؤسساته الاقتصادية.

استهداف المنشآت الاقتصادية

بدورها قالت منظمة "هيومن رايتس ووتش" في تقرير أصدرته مؤخراً: إن غارات طيران العدوان بقيادة السعودية قصفت بشكل غير قانوني مصانع ومستودعات ومنشآت اقتصادية مدنية أخرى في اليمن. ودعت المنظمة السعودية وباقي أعضاء التحالف إلى الموافقة على إجراء تحقيق دولي مستقل في هذه الغارات وغيرها، وذلك في ظل غياب تحقيقات ذات مصداقية وحيادية في اليمن.

ويحقّق تقرير "قصف المنشآت التجارية: غارات التحالف السعودي على البنى الاقتصادية في اليمن"، الممتد على 59 صفحة، في 17 غارة جوية غير قانونية في 13 موقعاً اقتصادياً، منها مصانع ومستودعات تجارية، ومزرعة، ومحطتا كهرباء... وقتلت هذه الضربات 130 مدنياً وجرحت 171 آخرين.

وتشغل هذه المنشآت مجتمعة 2500 شخص.. وبسبب الهجمات، خسر مئات العمال مصدر رزقهم، وتوقفت المصانع عن العمل.. ومع وجود أكثر من 20 مليون شخص في اليمن في حاجة ماسة إلى مساعدات إنسانية، تسببت الغارات على المصانع بنقص حاد في الغذاء والدواء والاحتياجات الضرورية الأخرى للمدنيين في اليمن.

وأكدت "هيومن رايتس ووتش" أن الهجمات على المصانع والمنشآت الاقتصادية المدنية الأخرى مجتمعة تثير مخاوف جديدة من أن التحالف بقيادة السعودية تعمّد إلحاق ضرر واسع بقدرات اليمن الإنتاجية.

وقالت الباحثة الأولى في قسم الطوارئ في "هيومن رايتس ووتش"، وكاتبة التقرير برايانكا موتابارثي: "يبدو أن الضربات الجوية المتكررة على المصانع المدنية تهدف إلى الإضرار باقتصاد اليمن المنهار أصلاً لفترة مستقبلية طويلة.. لم تظهر السعودية، أو أعضاء التحالف الآخرين، أي اهتمام بفتح تحقيقات في الهجمات غير القانونية، أو حتى تعويض الضحايا عن الأرواح والممتلكات المفقودة".

وقال التقرير: إن التأثير المشترك لتوقف برنامج التحويلات النقدية في اليمن عام 2015م والانخفاض الكبير في برامج دعم سبل كسب العيش المدعومة من الممولين والمنفذة من الصندوق الاجتماعي للتنمية، ومشروع الأشغال العامة، عمل على مضاعفة سوء ظروف المعيشة في اليمن.

مصنع إسمنت عمران

وكان مدير عام مصنع إسمنت عمران يحيى أبو حلفة ناقش مع المبعوث الأممي إلى اليمن إسماعيل ولد الشيخ أحمد، الأضرار البالغة التي خلفها استهداف طيران العدوان السعودي للمصنع في 12 يوليو 2015م. وفي اللقاء، استعرض أبو حلفة أهم مكونات المصنع التي استهدفها طيران العدوان وأدى إلى تدميره بشكل شبه كلي، ما تسبّب في توقف المصنع نهائياً عن العمل، مشيراً إلى أن حجم الخسائر التي لحقت بالمصنع تقدر بأكثر من 150 مليون دولار، فضلاً عن استشهاد 15 مواطناً منهم 7 من عمال المصنع.

وتطرّق أبو حلفة إلى معاناة عمال وموظفي المصنع وما لحق بهم من أضرار نفسية ومادية وتضرّر عائلاتهم وأسرههم نتيجة توقّف دخلهم المعتمد على إنتاج المصنع.

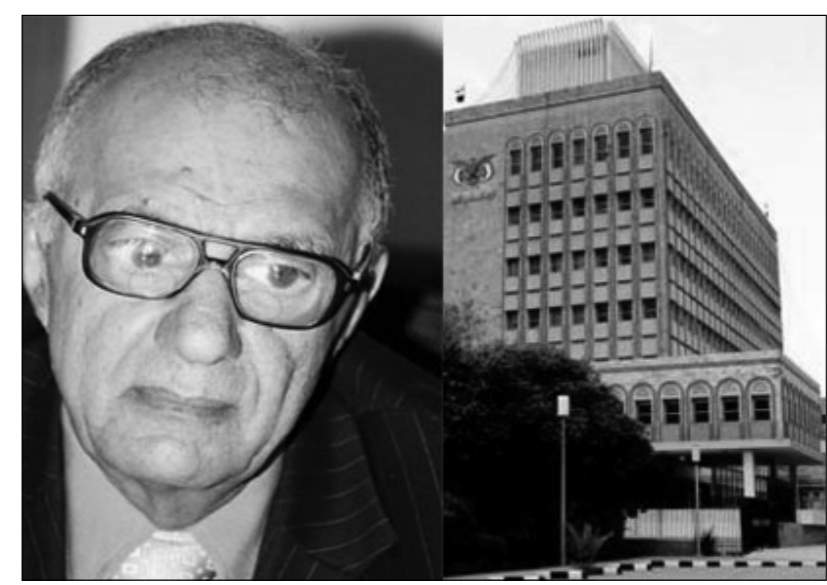
الإمارات والسعودية تبيعان النفط اليمني



ذكرت مصادر مطلعة أن رئيس حكومة الفار هادي أحمد عبيد بن دغر اتفق مؤخراً مع وزير النفط في دولة الإمارات العربية المتحدة سيف الشريف على بيع كمية النفط الخام المخزنة في خزانات ميناء الضبة بحضرموت.. وبحسب تصريح نشرته صحيفة «اليمن اليوم» فقد أوضحت المصادر أن الاتفاق بين بن دغر والشريف على بيع 3 ملايين برميل نفط كان بعد مدة من رفض الإمارات طلب حكومة الفار هادي بيع تلك الكمية، وبعد أن وافقت حكومة الفار على أن يكون للإمارات الحق الكامل في الإشراف على بيع النفط بنظرهم، بحيث يخصص 30% من قيمة الكمية البالغة قيمتها نحو 130 مليون دولار للسلطة المحلية في حضرموت بإشراف الإماراتيين و30% للسلطات المحلية في محافظات عدن ولحج وأبين بإشراف الإماراتيين أيضاً، فيما تؤول بقية الكمية البالغة 40% إلى حساب حكومة الفار هادي في البنك الأهلي السعودي وينظر اللجنة الخاصة السعودية.. وأشارت إلى أن الاتفاق الذي حضره بن سميح مدير شركة بترومسيلة التي تنتج 60 ألف برميل يومياً أكد على أن تستمر الشركة في تصدير النفط وبنفس النسب السابقة.. يشار إلى أن نفط مأرب والقطاع 18 الذي يتم تكريره في مصفاة صافر يتم بيعه لصالح مرتزقة العدوان في مأرب بقيادة سلطان العرادة.

ذكرت مصادر مطلعة أن رئيس حكومة الفار هادي أحمد عبيد بن دغر اتفق مؤخراً مع وزير النفط في دولة الإمارات العربية المتحدة سيف الشريف على بيع كمية النفط الخام المخزنة في خزانات ميناء الضبة بحضرموت.. وبحسب تصريح نشرته صحيفة «اليمن اليوم» فقد أوضحت المصادر أن الاتفاق بين بن دغر والشريف على بيع 3 ملايين برميل نفط كان بعد مدة من رفض الإمارات طلب حكومة الفار هادي بيع تلك الكمية، وبعد أن وافقت حكومة الفار على أن يكون للإمارات الحق الكامل في الإشراف على بيع النفط بنظرهم، بحيث يخصص 30% من قيمة الكمية البالغة قيمتها نحو 130 مليون دولار للسلطة المحلية في حضرموت بإشراف الإماراتيين و30% للسلطات المحلية في محافظات عدن ولحج وأبين بإشراف الإماراتيين أيضاً، فيما تؤول بقية الكمية البالغة 40% إلى حساب حكومة الفار هادي في البنك الأهلي السعودي وينظر اللجنة الخاصة السعودية.. وأشارت إلى أن الاتفاق الذي حضره بن سميح مدير شركة بترومسيلة التي تنتج 60 ألف برميل يومياً أكد على أن تستمر الشركة في تصدير النفط وبنفس النسب السابقة.. يشار إلى أن نفط مأرب والقطاع 18 الذي يتم تكريره في مصفاة صافر يتم بيعه لصالح مرتزقة العدوان في مأرب بقيادة سلطان العرادة.

انفراج وشيك لأزمة ترحيل النقد الأجنبي



اعلن البنك المركزي اليمني -الاربعة- عن "انفراج وشيك" في مسألة ترحيل النقد الأجنبي وتغذية أرصدة البنوك الوطنية في الخارج، بعد أن كانت الأمم المتحدة حذرت من انعدام الاحتياطي من العملة الأجنبية في البنك المركزي اليمني بشكل تحدياً حقيقياً أمام القطاع التجاري واستيراد البضائع والسلع الأساسية.

وقال محافظ البنك المركزي اليمني، محمد بن همام: إن انفراجاً وشيكاً ستشهده اليمن، بشأن مسألة ترحيل النقد الأجنبي وتغذية أرصدة البنوك الوطنية في الخارج.

وأكد بن همام أن "الأطراف الخارجية أبدت موافقتها على تنفيذ المرحلة الثانية خلال الأيام القادمة، وسيتم تتابع العملية لاحقاً حتى تنفجر الأزمة تماماً" في تصريحات بثتها وكالة "سبأ".

وشهدت العاصمة اجتماعاً نتج عنه إبرام اتفاق بين الفرقة التجارية بالعاصمة، واتحادها العام للفرق، وجمعية الصرافين اليمنيين مع البنك المركزي، قضى بمواصلة التعاون المشترك لتعزيز استقرار العملة الوطنية وضخ السيولة في البنوك الوطنية.

وتضمن الاتفاق حشد التجار والمواطنين في جميع المحافظات في نشر وتطبيق ثقافة الادخار والإيداع في الأرصدة البنكية في جميع البنوك المحلية، وكذا قيام التجار والصرافين والبنوك الوطنية بالتعامل فيما بينهم عبر النظام المصرفي بالسيكات والنقد، ومنح المزايا للتجار والصرافين في عمليات الإيداع والسحب، على أن يقوم البنك المركزي بتذليل الصعوبات التي تتعلق بتعاملات التجار مع القطاع المصرفي.

وفي الاجتماع الذي عقد بمقر البنك، أكد المحافظ بن همام، أن الجهاز المصرفي اليمني متماسك وقوي رغم الظروف التي تمر بها البلاد.. مضيفاً: أن البنك يؤدي مهامه في إطار السياسة النقدية وتنفيذها بحيادية ومهنية تعززها كفاءة واقتدار أنظمتها وكوادره وثقة النظام العالمي فيه.

ودعا محافظ البنك، كافة التجار والصرافين إلى "التعاون والتكامل والتعامل عبر الأرصدة البنكية وتذليل استخدام النقد.. لافتاً إلى أن التعاون

في هذا المضمار سيكون مثمراً للدورة الاقتصادية داخل البلد ويعزز من قوة الاقتصاد ومواجهة الأخطار المحدقة بالبلد والشعب اليمني".

واعتبر أن "التعاون المتوقع بين التجار والصرافين والبنوك هو الطريق الأمثل للاستمرار في المسار الصحيح للاقتصاد.. مبيّناً أن البنك المركزي مستعد لحل كافة الإشكاليات والصعوبات التي تواجه البنوك والتجار بالتعاون مع الغرف التجارية في أي وقت".

وقال بن همام: "إن الجانب الاقتصادي يهم جميع فئات المجتمع، وأنتم من الفئات التي عملت وتعمل على تعزيز أركان النظام الاقتصادي والحد من الآثار التي أفرزتها المرحلة لتخفيف معاناة المواطنين".